

١١٧٧
 ١١٧٨
 ١١٧٩
 ١١٨٠
 ١١٨١
 ١١٨٢
 ١١٨٣
 ١١٨٤
 ١١٨٥
 ١١٨٦
 ١١٨٧
 ١١٨٨
 ١١٨٩
 ١١٩٠

ثم لما خلت لابي بن تميم ثلاث ارباب ثم لولد الامم ثم لذوي الاحكام الاقرب فالاقرب التزويج عند الامام خلافا لمحمد وابو يوسف ومحمد بن الاشعث ثم لمول المولان ثم القضاة في مشهور ذلك ولا بعد التزويج ان كان الاقرب غائب بحث لا ينظر الكفو للفاطمة وابو زيد مسافة السفر وقبل بحث لا تصل القوافل اليه في السنة الا مرة فلا يبطل بعهده ووزوجها وليان متساويان فالعبرة بالابن في النكاح وان كان معا بطلا ويصح كون المرأة وكذا في النكاح **فصل في الكفاة** في النكاح نسب افقر من بعض الكفاء بعض وغيرهم من العرب ليس كقولهم الكفاء بعض ويند باهله ليسوا الكفو غيرهم من العرب وتعتبر في العجم اسلاما وحرية او حر ابوه كافر او رقيق الكفول لها اب في الاسلام او الحرية ومن اب في ارضها غير كفو لها ابوان خلافا لمحمد فليس فسق كفول البنم صلا صالح وان لم يحلين في احوار الفضل وتعتبر لافا لما جرت به المهر المجلد والتفقه تغير كفو للفقيرة والتفقه لهما كفو لثالث اموال اعظام عند ابى يوسف خلافا لهما وتعتبر في غيرها وعن الامام روايتان فما ليك او تمام او كنانة او ذباغ غير كفو لقطار او بنو ابراهيم او بنو بغير ولو تزوجت غير كفو للمولى ان يفرق وكذا لو نكحت من غير ثلثها ان يفرق ان لم يتم خلافا لهما او قبضه المهر او تمهونه او طلقه بالتفقه رضي لا يسكونه وان رضي احد الالياء فليس لغيره والاعتراض **فصل في** ووقف تزويج فضولي على الاجارة وتوثيق طرف النكاح واحدا باه كاه وليان من الجانبين او وكلاهما او وليا واحدا ولا يتولى **فصل في**

والار ولا يبطل تزويج الاب بعد من غيبته الاقرب بعهده اي بعهود الاقرب لان عقد صدر عن ولاية تاممة خلافا من لغير شرع

فلم خلافا لابي يوسف ومن له اموال كفو ليس لها اباؤه وتعتبر رواية في

ولو من جانب خلافا للاب يوسف امره ان يزوجه امرأة فزوجته امته لا يبيع ولو تزوجه امرتين في عقدة لا يلزم واحدة منهما ولو تزوج الاب والجد الصغير والصغير يفتن فاحسن في المهر ومن غير كفو جاز خلافا لهما وليس ذلك لغير الاب والجد باب المهر يصح النكاح بلا ذكره ومع مرفيعه واقل عشرة دراهم فلو ستمى دونها الزمته عشرة وان سألها او اكثر لزم المستى بالذخول او موت احدتها ونصف بالطلاق قبل الذخول والخلوة الصحيحة وان سكنت عنها ونفاه لزم مهر المثل بالذخول او الموت وبالطلاق قبل الذخول والخلوة منقوعة بغيره بحاله في الصحيح لا تنقص عن خمسة دراهم ولا تزاد عن نصفه المثل وهو درع وخمار وملحقة وتوك الحكم لو تزوجها بغير اخو غير يلا يهذ الذي من قبل فاذا هو عرض خلافا لهما او بهذا العبد فاذا هو عرض خلافا لابي يوسف او بنوب او بدابة لم يبين جنسها او تعمل القرآن او يخدمه الزوج للمهر لها ستة وعند محمد لها ثمن خذمة وكذا يجب المثل في الشغار وهو ان تزوجه بنته او اخته على ان يزوجه بنته او اخته معها وضد بالتقديس ولو تزوج على خذمتها لها ستة وهو عبد فلها الخذمة ولو اعتق لا يملك ان تزوجهما ففقهها صداقها عند ابى يوسف وعند مالك له مهر المثل ولو ابنت ان تزوجهما فقيمتها لهما معا والطلاق متفق ما فرض لها بعد العقد ان دخل او مات او المتعة ان طلق قبل الذخول وعند ابى يوسف نصف ما فرض وان زاد في مهرها بعد العقد لزمته ونسقط بالطلاق قبل الذخول وعند ابى يوسف تنصف ايضا وان سكت عنه من المهر صح وان اذ خلاها لمانع من الوطئ حسا او شرعا وظلما **فصل في**

ورغوبها سيرة البدن وجارها وسواها سيرة الزوج وملكته وهي ما يستمر الزمان الكلبين

سهر لثمن بغير ابريكه، فترقدنا شك، مهري قدر اوله

ففتنهما